



الاقتصادية في لبنان.

ما هي آفاق توقعاتكم للعام 2013؟

على الرغم من التوقعات السلبية التي ترجحها المراجع الاقتصادية الدولية سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي. أم بالنسبة لدول الربيع العربي. وبالاخص منها سوريا. أنا متأكد أن الاقتصاد اللبناني قادر تقليص التداعيات إلى الحد الأدنى وتجاوز الصعوبات للنهوض مجدداً في ما توفرت الإرادة السياسية الخامسة للنظر إلى المصلحة الوطنية العليا والاقتصاد الوطني من عام 2012. فيما تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالسياسة.

كيف يمكن إنعاش القطاع الاقتصادي؟ وما هي أبرز الإصلاحات الواجب تنفيذها؟

بات من الأولوية وضع خطة إنقاذية تستهدف تحفيز النمو. وتعين الإمكانات العامة والخاصة للاستثمار في القطاعات وإبرام اتفاقيات جديدة لتعزيز الاستثمار وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات اللبنانية. بالتزامن مع تشديد الإنفاق وتحسين الجباية ووضع الموازنات التي تستجيب للأولويات الاقتصادية. وحين تتوفر الرؤية الجامحة نستطيع أن نعزز عناصر الثقة لتعود مجدداً إلى مسار النمو التصاعدي ب معدل يمكن تقديره بنحو 3.5% لعام 2013. وإلى أكثر من ذلك في السنوات اللاحقة. ذلك لأننا لا نزال نمتلك العديد من نقاط القوة التي يأتى في طليعتها الكفاءة العالمية للقوى العاملة والдинاميكية الخلاقة لقطاع الخاص اللبناني. فضلاً عن قطاعنا المالي الصلب الذي يتمتع بقاعدة واسعة جداً. ويستعد بتوجيهه من سعادته الأستاذ رياض سلامة لأن يطلق في عام 2013 برنامجاً جديداً لتوسيع قاعدة التسليفات لتمويل القطاع الخاص اللبناني. خصوصاً للمشروعات الجديدة. وضمن الشروط والمعايير التجارية السليمة.

كما لدينا فرارات استراتيجية كبيرة لتطوير القطاع السياحي وغيره من قطاعات الخدمات التي تمثل اليوم القوة الأساسية الدافعة للنمو والتطور في عالم الاقتصاد الحديث.

افتراض 2012: التحديات أدت إلى تراجع توقعات النمو بين 1.5 - 2%**تجاوز مخاطر الانزلاق إلى الركود ونماؤ في الحركة التجارية بين 4 و 5%
القصير: نملك العديد من نقاط القوة وسيطلق برنامجاً جديداً للتسليفات**

نادين شروف

الملفات الاقتصادية عن التجاذبات السياسية. للحيلولة دون حصول تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي أو الاقتصادي بشكل عام، وحرصاً على الاقتصاد وعلى معيشة المواطن واستقراره الاجتماعي.

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في لبنان إلى نسبة 2% عام 2012 من نسبة 3%. برأيك ما هي أبرز أسباب هذا التراجع؟

في تقديري أن السبب الرئيسي لذلك هو انعكاسات التباعد والتشنج السياسي الداخلي على الساحة اللبنانية. خصوصاً ما شهدناه من أحداث مؤسفة منذ بداية موسم الصيف الماضي. وما أفرزته من تداعيات على توجهات الاستثمار والإنفاق والاستهلاك والحركة السياحية. وتشير التقديرات أن معدل الإشغال الفندقي سجل نسبة 56% لشهر العشرة الأولى من عام 2012، فيما تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالسياسة.

كيف يمكن إنعاش القطاع الاقتصادي؟ وما هي أبرز الإصلاحات الواجب تنفيذها؟

بات من الأولوية وضع خطة إنقاذية تستهدف تحفيز النمو. وتعين الإمكانات العامة والخاصة للاستثمار في القطاعات التي تشكل أساس الحركة الاقتصادية الناشطة والداعمة للنمو وخلق فرص العمل الجديدة. وبالتحديد منها قطاعات الخدمات والسياحة بشكل خاص. والمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة.

وقناعتي بأن الخروج من حالة المراوحة الحالية تتطلب التركيز على ثلاثة أمور أساسية. وهي تقليص الأعباء والنفقات غير الجدية. وتفعيل الجباية والحد من الهدر والفساد. وتحويم الإنفاق العام إلى المجالات الجديدة لتعزيز كفاءة الاقتصاد في إطار خططة اقتصادية تنسحب على باقي الملفات. خصوصاً بالنسبة للبنية التحتية التي تترافق وختان إلى الكثير من الإنفاق الاستثماري. فيما نرى الهدر والفساد والعجز المالي إلى تصاعد بما سيؤدي

ولهم بعد مقبولاً التأخر في تطبيق الإصلاحات الهيكلية الضرورية في كافة المرافق والإدارات العامة. وفي مقدمتها ما يتعلق بالبني التحتية والخدمات الأساسية. والتي يتصدرها إصلاح قطاع الكهرباء. بالتزامن مع تشديد الإنفاق العام وزيادة إنفاقه. واتخاذ كل ما يلزم لحماية المال العام. ولتحفيز الاستثمار. ومرحلياً بمرحلة حساسة على كافة الجبهات الداخلية والإقليمية والعالمية.

وأن يتجاوز العجز في ميزان المدفوعات مستوى 2 مليارات دولار. وبطبيعة الحال سيؤثر تراجع الحركة الاقتصادية على فرص العمل ليارتفاع معدل البطالة بما لا يقل عن نسبة 2% إلى 16%.

ولكن في مقابل ذلك. بقى مسار النمو في المنحى الإيجابي أو المستقر نسبياً. وتجاوزنا مخاطر الانزلاق إلى الركود. كما شهدنا نمواً في الحركة التجارية الخارجية بنسبة 5% للمستورات. وبينسبة 4% للصادرات... بهذه الكلمات يختصر رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار تقيمه لأداء الاقتصاد في العام 2012. امتداداً إلى توقعاته للعام 2013 .

وهو أذ يؤكد على التحديات التي واجهت الاقتصاد. بطمأن بن الاقتصاد اللبناني قادر تقليص التداعيات إلى الحد الأدنى وتجاوز الصعوبات. خلال العام 2013. داعياً في السياق. إلى وضع خطة إنقاذية تستهدف تحفيز النمو. وتعينة الإمكانيات العامة والخاصة للاستثمار في القطاعات التي تشكل أساس الحركة الاقتصادية الناشطة والداعمة للنمو وخلق فرص العمل الجديدة.

وفيما يلي نص حديث معالي الاستاذ عدنان القصار مع "الإعمار والاقتصاد":

ما لا شك فيه أن لبنان مرولاً يزال. بتحديات أمنية سياسية واجتماعية حادة. خاصة خلال العام 2012. ما كان له تأثير مباشر على الاقتصاد اللبناني. فما هو تقييمكم لنشاط الاقتصاد خلال العام 2012؟ وما هي أبرز المؤشرات الاقتصادية على صعيد التضخم. النمو. البطالة. أسعار الاستهلاك ...

بالفعل كان عام 2012 حافلاً بالتحديات التي أثرت على الاقتصاد اللبناني. وفي طليعتها التشنج السياسي الداخلي والأحداث التي رافق ذلك وأدت إلى إضاعة الفرض. كما تأثرنا بتداعيات الأحداث في سوريا بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام. إلى جانب تأثيرات استمرار الأزمة المالية العالمية. ولا سيما في منطقة اليورو.

وأدّت هذه العوامل إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتوقعات النمو الحقيقي التي نقدر أن تترواح بين 1.5% - 2% للعام 2012. بالتزامن مع نسبة تضخم تقدر بنحو 6%. أما الاستثمارات الخارجية المباشرة. فيقدر أن تراجع إلى نسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. مقارنة مع نسبة 8.8% لعام 2011. و 11.5% لعام 2010. كما يتوقع أن ترتفع نسبة العجز في ميزان المدفوعات الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13.1% عام 2011 إلى